المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2013

الأمانة العامة قسم اللجان	الولاية التشريعية 2006-2015 السنة التشريعية: 2012- 2013 دورة أكتوبر 2012

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أضع رهن إشارة المجلس الموقر، تقرير لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية، حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2013، ولاتفوتني هذه المناسبة لأشيد بالأسلوب المميز والرزين الذي سير به رئيس اللجنة السيد المستشار عبد المجيد لهاشي أطوار النقاش العميق الذي تميز به اجتماع اللجنة، كما أتقدم بالشكر للسيد وزير الداخلية على العرض القيم والشامل الذي أفاد به اللجنة، وكذا للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية وللسادة الولاة والعمال وأطر الوزارة.

وأود التنويه أيضا بالجو الممتاز الذي ساد مناقشة الميزانية والطريقة التي تم التعبير بها،عن اهتمامات وتساؤلات السادة المستشارين بالنسبة لمختلف القضايا التي لها ارتباط باختصاصات وعمل وزارة الداخلية.

وبخصوص المحاور التي تضمنها عرض السيد الوزير فقد تحدث هذا الأخير عن الجهود التي تبذلها الوزارة في مجال تعزيز الأمن العمومي والحكامة

الديمقراطية صونا للحقوق والحريات الفردية والجماعية بالإضافة إلى مساهمة الوزارة في إعداد المخطط التشريعي للحكومة للفترة 2012-2017 خاصة فيما يتعلق باعداد مشاريع القوانين التنظيمية اللازمة لإجراء الاستحقاقات والانتخابات المقبلة،وعلى الخصوص منها القانون التنظيمي للجهة و الجماعات الترابية الأخرى،مما سيمكن من إجراء الانتخابات الجماعية المقبلة في أحسن الظروف.

كما تطرق السيد الوزير في عرضه إلى المخطط الخماسي 2008-2012 لدعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية الذي سيعرف نهايته مطلع السنة المقبلة والذي مكن من تطوير جودة التاطير الترابي،وتقوية فعالية تدخلات المصالح الأمنية ، والإدارة الترابية قصد استتباب الأمن ومكافحة المخدرات ومحاربة الهجرة السرية.

كما تعتزم الوزارة الشروع في إعداد مخطط خماسي ثاني للفترة 2013-2017 الغاية منه دعم القدرات الإدارة التربية والمصالح الأمنية بالوسائل المادية والبشرية وجعلها مؤهلة لرفع التحديات الأمنية بكل فعالية ونجاعة، ونظرا لأهمية النقل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين تنافسية المدن وجودة عيش الساكنة بها أفاد السيد الوزير أن العمل جاري لإعداد تصور

لتاهيل وإصلاح النقل الحضري يرتكز على الفصل بين المهام المرتبطة بالاستثمار ومهمة استغلال هذا المرفق العمومي.

وفيما يتعلق بالنقل بواسطة سيارات الأجرة فقد اتخذت مجموعة من التدابير العملية تاسيسا على المبادىء التالية:

- إضفاء مهنية أكبر على هذا القطاع بتجويد الخدمات وإعادة النظر في ظروف عمل العاملين بهذا القطاع.
- اعتماد تقييم دقيق وموضوعي لمتطلبات والحاجيات الجديدة لسيارات الأجرة بالنسبة للمدن والمراكز القروية، وتحديد مساطر واضحة وموضوعية في منح واستغلال رخص سيارة أجرة جديدة بطريقة مهنية.
- وأوضح السيد الوزير من جهة أخرى اهتمام الوزارة بمرافق ذات أهمية بالنسبة للمواطن كتاهيل المحطات الطرقية للمسافرين وتاهيل المقابر الإسلامية بالإضافة إلى الاهتمام بتدبير النفايات المنزلية وطرق التخلص منها، وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب،وإنهاء برنامج الكهربة القروية الشاملة،ومواصلة تنفيذ البرنامج الثاني للطرق القروية.

وفيما يتعلق بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية فقد تميزت حصيلة منجزات مرحلتها الأولى بعدة مشاريع وأوراش كان لها وضع إيجابي في مجال التنمية وجاء تفعيل المرحلة الموالية أي المرحلة الثانية بإضافة برنامج خامس خصص للتاهيل الترابي وذلك بغرض فك العزلة عن المناطق النائية والصعبة والولوج لتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية.

وبالنسبة للجماعات السلالية تم التذكير بمجهود الوزارة وعملها خلال السنة الحالية والذي تميز بوضع برنامج عمل استراتيجي لمصالح الوصاية على هذه الجماعات لسنوات 2013-2015.

- وفيما يتعلق بالتدبير للامتمركز للاستثمار أفاد السيد الوزير أن الوزارة عملت على تتبع أداء وأنشطة المراكز الجهوية للإستثمار، والعمل بشراكة مع باقي القطاعات المعنية على تفعيل الآليات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع المشاريع المهيكلة على المستوى الجهوي باعتبارها رافعة أساسية لخلق فرص الشغل وإذكاء دينامية التنمية الجهوية .

وللوقوف على مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى عرض السيد الوزير المرفق بهذا التقرير.

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكل خطاب السيد الوزير أرضية اعتمدها السادة المستشارون في إبداء عدد من الملاحظات والاستفسارات التي لها علاقة بقطاع وزارة الداخلية والمرافق التابعة لها، ويمكن إجمالها فيما يلي :

- التنويه بالإجماع الوطني حول قضايا الأمة وثوابتها وخاصة قضية الصحراء المغربية والاقتراح الجدي الذي طرحه المغرب في سبيل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع المفتعل والمتمثل في مبادرة الحكم الذاتي.
- الإشادة بالدور المهم والأساسي الموكول للوزارة في تنزيل مقتضيات الدستور اعتبارا للمهام الكبيرة التي تضطلع بها والمرتبطة بعدة قطاعات حيوية.
- المطالبة بإرساء الجهوية المتقدمة وتفعيل التقسيم بهدف جعل الجهوية إطارا حقيقيا للتنمية والتوازن الاقتصادي والاجتماعي وربطه بمعايير موضوعية وتجاوز الحسابات السياسة الضيقة مع وضع جدولة زمنية للانتخابات المقبلة،وتحضير الترسانة القانونية المؤطر لها والمرتبطة بها وفق مقاربة تشاركية .

- الحرص على يقظة المهتمين بالشان الأمني واعتماد المقاربة الاستباقية للتصدي لكافة الاختلالات الأمنية التي تعر فها بعض المدن الكبرى،وتوفير الإمكانيات اللوجستيكية لرجال الأمن، ودعم القدرات المادية والبشرية للمدير العام للأمن الوطني قصد تقريب الخدمات الأمنية للمواطنين وحماية أرواحهم وممتلكاتهم.
- التساؤل عن سياسة الوزارة بخصوص تطبيق برنامج الزراعات البديلة للحد من انتشار زراعة الكيف.
- تمكين الأجهزة الأمنية المختصة من وسائل العمل القادرة على محاربة وتوقيف مد وانتشار ظاهرة الهجرة السرية وخاصة هجرة الأفارقة.
- تبسيط المساطر الإدارية والمالية للجماعات المحلية والعمل على دعم الجماعات الفقيرة منها والتي لاتتوفر على موارد مالية.
- تسوية الوضعيات العالقة لموظفي الجماعات المحلية،ومنح تعويض لرؤساء المصالح والأقسام على غرار ماهو جاري به العمل في الوظيفة العمومية،بالإضافة إلى فتح باب المغادرة الطوعية في الوظيفة الجماعية.
- التعجيل بفتح المساجد الآيلة للسقوط التي تم إغلاقها من أجل الإصلاح والترميم تمكينا للمواطنين من أداء واجبهم الديني.

- المطالبة بتوفير الشروط الموضوعية ونهج مبدأ الحكامة لتطبيق نظام المساعدة الطبية RAMED) تطبيقا سليما وتعميمها على جميع ساكنة العالم القروي.
- الإشادة بالدينامية الكبيرة التي خلقتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المجتمع المغربي والتساؤل عن المعايير المعتمدة لتوزيع دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخلق مرصد لتقييم هذه المبادرة المعتبرة والمميزة والتي ساعدت في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.
- المطالبة بمراجعة الظهير المنظم لأراضي الجموع لأنه أصبح متجاوزا مع الدعوة إلى مناظرة وطنية في الموضوع،بالإضافة إلى وجوب استفادة النساء السلاليات من عائدات هذه الأراضي،ومنح تعويضات لنواب الجماعات السلالية.
- حل المطالبة بإيجاد للإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد الجماعات المحلية.
- تغيير مرسوم 1968 الذي يحضر البناء داخل الواحات الشيء الذي يساعد على الحد من البناء غير المرخص داخل القصور والقصبات.

- المطالبة بمراجعة التقسيم الإداري للمملكة ومواكبته بالدعم المالي ليتمكن من مسايرة حاجيات المواطنين من الخدمات الإدارية الضرورية.
- الإشادة بالدور الذي تقوم به الوزارة في محاربة ظاهرة الهجرة السرية ومكافحة المخدرات مع المطالبة بتمكين الأجهزة المتخصصة في هذا الشان بالوسائل المادية والبشرية القمينة بمحاربة هذه الظاهرة وماينجم عنها من مشاكل وأضرار خطيرة تؤثر علة جميع مفاصل الدولة.
- تعزيز القدرات القيادية للمنتخبين وبالخصوص النساء المنتخبات في إطار مقاربة النوع الاجتماعي لتدبير الشان المحلي.
- دعم الانخراط في مختلف التنظيمات الإقليمية والجهوية والدولية للمجالس المنتخبة لتسهيل تبادل التجارب وإغناء المسار السياسي والتدبيري للمنتخبين والمنتخبات في مجال تدبير الشان المحلي.
- حل إشكالية الباقي استخلاصه وإيجاد الآليات المواكبة والعملية لاستخلاص الموارد الجبائية التي ستغذي ميزانيات الجماعات الترابية.
- تسجيل غياب استراتيجية حقيقية لتنمية المناطق الجبلية والمعزولة والمهمشة في العالم القروي يربطها بالشبكة الكهربائية والولوج إلى الماء الصالح للشرب وإنجاز الطرق القروية.

- حل إشكالية التدبير المفوض والإختلالات التي أبان عنها كتغييب الجانب الإجتماعي أثناء إعداد دفتر التحملات وعدم التزام شركات التدبير المفوض بدفتر التحملات خصوصا في الشق المتعلق بالاستمارات والتجهيزات والبنية التحتية بالإضافة إلى إقصاء الشركات الوطنية من لاستفادة من هذا التدبير.
- العمل عى عصرنة وتاهيل أسطول النقل الحضري من خلال سن منظومة جديدة تساعد على مواكبة التحولات الديمغرافية والمجالية التي تعرفها بلادنا.
- منع منح الاستثناءات في ميدان التعمير للخواص واقتصار ذلك على مصالح الدولة.
- التساؤل عن الكيفية التي سيتم به توزيع موارد صندوق التضامن.
- المطالبة باستقلال كل جهة بتنظيم الجبايات المحلية الخاصة بها ،دون الرجوع إلى المركز.
- تاكيد الحرص على بقاء اختصاص توزيع حصة الضريبة على القيمة المضافة بيد وزارة الداخلية.
- أهمية واستعجالية الحوار مع النقابات في مجال الإضراب .

- ضرورة التفكير في إحداث "جائزة للمنتخبين "تحفيزا لهم وإظهارا لما يقومون به من أعمال لفائدة المواطنين .
- المطالبة بالإسراع في إيجاد بنيات ملائمة للعمالات والأقاليم المحدثة.

وبالإضافة إلى ماسبق، عرجت تدخلات السادة المستشارين على قضايا ذات الاهتمام لدى الرأي العام، كظاهرة الباعة المتجولين،والتسول ،وتهريب بعض المواد الغذائية الأساسية كالسكر عن طريق الحدود مع موريطانيا.

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد الاستماع إلى مختلف تدخلات السادة المستشارين، تناول الكلمة السيد الوزير،حيث تفضل بالإجابة عن بعض التساؤلات المطروحة ،وهكذا تقدم سيادته بالشكر لكافة السادة المستشارين على مداخلتهم القيمة،والتي شملت جميع اختصاصات الوزارة،والجماعات المحلية،مؤكدا أن هذا النقاش السياسي والتقني مفيد في بناء وتطوير المسلسل لديمقراطي الذي يشهده المغرب.
وهكذا، نوه السيد الوزير بالمجهودات التي يقوم بها رجال الأمن والسلطات المعنية في استتبات الأمن والحد من الظواهر الإجرامية وكذا الانزلاقات التي تنجم عن الهجرة غير الشرعية في إطار مقاربة شمولية تمزج بين الجوانب الوقائية والزجرية وتراعي حقوق الإنسان والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب.

وبخصوص الاحتجاجات أشاد السيد الوزير بما سماه الاحتجاج السلمي،لكنه رفض كل السلوكات والأعمال الاحتجاجية التي تؤدي إلى عرقلة السير في الشارع العام أو احتلال الملك العمومي، مؤكدا أن استفزازات بعض المتظاهرين هي التي تؤدي أحيانا إلى احتكاكات وتدخلات رجال الأمن،لكنها مع ذلك تبقى معزولة وفي إطار القانون الذي يجب أن يبقى هو الفيصل الوحيد بين المتظاهرين والسلطات العمومية.

وفيما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابات المقبلة فقد أكد السيد الوزير على جاهزية الوزارة تقنيا من خلال إعداد مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالجهة والجماعات الترابية الأخرى. لإجراء الانتخابات في سنة 2013 دون ذكر تاريخ معين ومحدد لأن ذلك من اختصاص السيد رئيس الحكومة الذي سيقوم بمشاورات واسعة مع القوى السياسة،لخلق التوافق المطلوب في العديد من

القضايا والنقط كتمثيلية المرأة مثلا في الجماعات المحلية التي تنتخب بالإقتراع الفردي...

وبالنسبة لمحاربة المخدرات أفاد السيد الوزير أن الوزارة والسلطات العمومية المختصة تبذل مجهودا جبارا لمحاربة هذه الآفة الشيء الذي مكن من تقليص مساحة زراعة القنب الهندي إلى نسبة 60% مقارنة مع سنة 2003 باعتبارها سنة مرجعية لانجاز أول دراسة ميدانية في هذا المجال،كما أوضح أنه هناك صعوبة تواجه عمل الحكومة للقضاء على هذه الظاهرة بشكل كلي لاستعمال نشطائها لطائرات صغيرة تحتاج إلى 6 دقائق فقط لإجراء عمليات ضخمة لتهريب الحشيش من المغرب إلى إسبانيا الشيء الذي يصعب معه رصد تحركاتها بالرادارات وملاحقتها من قبل السلطات المغربية.

وبخصوص موظفي الجماعات المحلية أكد السيد الوزير على أن باب الحوار مفتوح مع النقابات الأكثر تمثيلية لحل جميع المشاكل المرتبطة بالترقيات وتسوية وضعية هذه الفئة ،كما أن المرسوم الخاص بالهيكلة الإدارية للجماعات المحلية والتعويض عن المهام والمسؤولية للموظفين المحلين جاهز بالإضافة إلى ضرورة سن قانون وحيد خاص بالجماعات المحلية والإسراع بإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية للجماعات المحلية.

وفيما يخص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية نوه السيد الوزير بما تقوم به من أعمال جليلة لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي مشير إلى ضرورة تقييم الإيجابيات وتقويم الاعوجاجات .

هذا وستتم موافاة اللجنة بجواب كتابي حول ماتقدم به السادة المستشارون من اقترحات وتساؤلات،ذات الصلة بالشان المحلي والإقليمي والجهوي.

هذا وقد بلغ مجموع الغلاف المالي الإجمالي لميزانية وزارة الداخلية والمصالح التابعة لها،22,18 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام.

وبتوزع هذا الغلاف كمايلي :

أولا : ميزانية التسيير وتناهز 18,36 مليار درهم،وتشمل اعتمادات تسيير الموظفيين،والمعدات والنفقات المختلفة.

ثانيا : ميزانية الاستثمار وتناهز 3,81 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الأداء،واعتمادات الالتزام.

وقد خصصت اللجنة اجتماعها ليوم الثلاثاء 25 دجنبر 2012 المنعقد على الساعة العاشرة صباحا للتصويت على مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2013،حيث كانت نتيجة التصويت كالتالي :

الموافقون : 7

المعارضون : 5

الممتنعون : **لا أحد**

مقرر اللجنة

حسان بركاني

عرض السيد وزير الداخلية

عرض وزير الداخلية أمام لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية
بمجلس المستشارين حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يسعدني اليوم أن ألتقي بأعضاء لجنتكم الموقرة لتقديم الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية المقبلة، وفي نفس الوقت لأطلعكم على أهم ما تم تحقيقه خلال السنة الجارية من منجزات، مع تسليط الضوء على البرامج والأوراش المستقبلية التي تطمح هذه الوزارة إلى إنجازها، وذلك تماشيا مع التوجيهات السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

وفي هذا الصدد، وإدراكا منا لأهمية مرحلة التأسيس الدستوري التي نحن بصددها، والتي تشكل منعطفا هاما في طريق البناء الديمقراطي لبلادنا، وإيمانا منا بما يقتضيه إنجاز الهياكل المؤسساتية وباقي الأوراش الإصلاحية المرتبطة بها من تعبئة وانخراط قوي وقدرة على الملاءمة والانسجام مع جهود كافة الفاعلين، مافتئت هذه الوزارة تولي كامل عنايتها لرسم مخططات عملها وفق منظور استراتيجي يتماشى مع الأبعاد التي رسمها دستور المملكة، وكذلك مع توجهات البرنامج الحكومي (2012 -2017) الذي حظي بمصادقة وتزكية مجلسي المؤسسة التشريعية.

ففي إطار هذا السياق العام، وفي نطاق الصلاحيات الموكولة لها، تواصل هذه الوزارة جهودها لتسريع مسلسل التحديث الذي شرعت منذ سنوات في إنجازه، سواء في مجال تعزيز الأمن العمومي، أو في مجال الحكامة الديمقراطية صونا للحقوق والحريات الفردية والجماعية، أو للمساهمة في التنمية البشرية والمجالية، وبلورة خدمات القرب وانفتاح المرفق العمومي على الانتظارات الحقيقية والملحة للمواطنين، فضلا عن المساهمة في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار تحقيقا للتنمية في أبعادها الشاملة.

السيد الرئيس المحترم
السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا من هذه الوزارة بما للبعد التشريعي من أهمية بالغة في تنزيل مضامين الدستور وتنفيذ البرنامج الحكومي، فقد ساهمت في إعداد **المخطط التشريعي** للحكومة للفترة 2012-2017، وذلك عبر تحديد مصفوفة مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية المؤسسة لهذه المرحلة التاريخية من بناء الصرح الديمقراطي ببلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن الوزارة بصدد إعداد مشاريع القوانين التنظيمية اللازمة لإجراء الاستحقاقات والانتخابات المقبلة، وعلى الخصوص منها القانون التنظيمي للجهة والجماعات الترابية الأخرى، مما سيمكن من إجراء الانتخابات الجماعية المقبلة في أحسن الظروف.

واستشرافا للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، وسيرا على النهج الذي دأبت عليه الوزارة بخصوص الإعداد الجيد لهذه الاستحقاقات، فإن المرحلة المقبلة ستتميز باتخاذ التدابير اللازمة لإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية، سواء منها ما يتعلق بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية، وضبط مضمون اللوائح الانتخابية العامة، واللوائح الانتخابية للغرف المهنية، أو ما يتعلق بالتحضير لإجراء العمليات الانتخابية.

وعلاقة بالشأن الحزبي، ومنذ دخول القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية حيز التطبيق، انكبت الوزارة، كما هو في علمكم، على إخراج النصوص التطبيقية المرتبطة به، حيث تم إصدار مرسوم يحدد كيفيات توزيع الدعم الممنوح للأحزاب السياسية وطرق صرفه، ومرسوم يتعلق باستعمال القاعات العمومية التابعة للدولة من لدن الأحزاب السياسية، إلى جانب قرار لوزير الداخلية بتحديد شروط وكيفيات استعمال هذه القاعات، وتعميم دورية في الموضوع على السلطات الترابية من أجل تفسير مقتضيات المرسوم المذكور.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن المخطط الخماسي 2008-2012 لدعم الإدارة الترابية والمصالح الأمنية، الذي سيعرف نهايته مع مطلع السنة المقبلة، قد مكن من تطوير جودة التأطير الترابي، وتقوية فعالية تدخلات المصالح الأمنية والإدارة الترابية، عبر التنسيق المحكم لجهود كافة أجهزة المنظومة الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن والحد من الظواهر الإجرامية.

وهكذا، فقد تم خلال السبعة أشهر الأولى لسنة 2012 تسجيل ما مجموعه 332.480 قضية من طرف مصالح الأمن الوطني ومصالح الدرك الملكي. وقد تمت معالجة وحل نسبة كبيرة من هذه القضايا تجاوزت 86%، وذلك بفضل تضافر جهود جميع المتدخلين، وبفضل ما تمت تعبئته من موارد بشرية ومادية، حيث استطاعت المصالح الأمنية الرفع من نجاعتها باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة، مع تعزيز العمل الاستباقي وعدم الاكتفاء بالتدخل اللاحق وبإجراءات الزجر.

وبهدف ضمان السير العادي للمرافق الأمنية والرفع من أدائها، واصلت **المديرية العامة للأمن الوطني** إنجاز العديد من المشاريع الهادفة إلى تعزيز التغطية الأمنية، وتوفير وسائل عمل الأجهزة الأمنية، بما في ذلك المصالح المكلفة بإعداد الوثائق التعريفية.

ففي إطار الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2012، تمت مواصلة استصلاح وترميم البنايات وتشييد مقرات جديدة لولايات الأمن وثكنات مجموعات التدخل السريع والمجموعات المتنقلة لحفظ النظام، وذلك طبقا لبرامج محكمة تنبني على دراسات دقيقة ومتكاملة تراعى فيها المواصفات الهندسية والمعايير الأمنية المعتمدة.

كما تم تزويد المصالح الأمنية على المستويين المركزي والجهوي بوسائل النقل والعتاد والأجهزة المعلوماتية ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية واللوازم المكتبية ومعدات الأمن والتدخل. كما تم تفويض سلطة الأمر بالصرف لولاة الأمن ورؤساء الأمن لتسهيل إنجاز المشاريع على المستوى الجهوي مع تتبعها ومراقبتها مركزيا.

وبرسم سنة 2013 تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني مواصلة تأهيل البنية التحتية للأمن، واقتناء معدات التجهيز والتدخل ولوازم خاصة بالمختبر وبالتشخيص القضائي والبطاقة الوطنية للتعريف بغلاف مالي يقدر بـ 420 مليون درهم، وكذلك برمجة اقتناء حوالي 1.150 وسيلة نقل من سيارات نفعية، ودراجات نارية وغيرها. ومن المرتقب في إطار المخطط الخماسي 2013- 2017 الذي هو قيد الإعداد إنشاء 63 وحدة من مفوضيات ومناطق إقليمية ومقاطعات للأمن.

وفي مجال محاربة الهجرة السرية، عملت وزارة الداخلية خلال سنة 2012، على مواصلة تنزيل الإستراتيجية الخاصة بمحاربة الهجرة غير الشرعية في إطار مقاربة شمولية تجمع بين الجوانب الوقائية والزجرية، إضافة إلى التركيز على الجوانب السوسيو اقتصادية والتحسيسية والإنسانية.

وبموازاة مع ذلك، عملت هذه الوزارة على دعم القدرات الأمنية من أجل التصدي لهذه الشبكات عن طريق تجهيز النقط الحدودية بوسائل الرصد الكفيلة بإفشال كافة أنواع الجريمة العابرة للحدود، علاوة على تجنيد طاقات بشرية جد مهمة لهذا الغرض.

وقد مكنت جهود كافة المتدخلين من تقليص عدد المهاجرين الذين يعبرون إلى الشواطئ الأوربية بما يزيد عن 90% وتفكيك 2.770 شبكة تنشط في الاتجار في البشر منذ سنة 2002، كما تم إحباط ما يناهز 25.000 محاولة للهجرة غير الشرعية معظمها تخص مواطنين أجانب.

وبخصوص عمليات الرجوع الطوعي للمهاجرين غير الشرعيين، فقد تمت إعادة 12.450 مهاجرا سريا إلى دولهم الأصلية منذ سنة 2004 من بينهم 170 شخصا خلال سنة 2012، وتتم هذه العمليات في إطار الاحترام التام للضوابط القانونية المعمول بها في مجال حقوق الإنسان.

وبنفس الرؤية الشمولية والمتكاملة، واصلت السلطات العمومية خلال هذه السنة جهودها الرامية إلى **مكافحة ظاهرة المخدرات** بكل أوجهها انطلاقا من الالتزامات الدولية للمغرب في هذا المجال، وكذلك باعتبار التحديات المجالية والأمنية المرتبطة بهذه الآفة على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، مكنت المجهودات المبذولة في مجال محاربة زراعة القنب الهندي من تقليص المساحات المزروعة بحوالي 60% مقارنة مع 2003 باعتبارها سنة مرجعية لإنجاز أول دراسة ميدانية في هذا المجال.

وبخصوص محاربة المخدرات، فقد تم خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2012، حجز 127 طنا من مخدر الشيرا، و117 طنا من الكيف، و19 كيلوغرام من الكوكايين و6 كيلوغرام من الهيروين، وحوالي 48 ألف وحدة من الحبوب المخدرة، وتفكيك العديد من الشبكات الإجرامية الوطنية والدولية.

وفي هذا الإطار، تم إحداث مراكز أمنية مشتركة مغربية-إسبانية بكل من طنجة والجزيرة الخضراء، وتعيين ضباط الاتصال بكل من مطاري محمد الخامس بالدار البيضاء وباراخاس بمدريد وذلك لتقوية التنسيق الأمني بين البلدين.

وفي مجال الوقاية المدنية، تمت خلال السنة المنصرمة مواصلة إنجاز برامج ومنجزات هامة، تندرج في إطار المخطط الخماسي 2008-2012، والرامية إلى تقديم أفضل الخدمات لحماية الأرواح والممتلكات من أخطار الحرائق والكوارث والمخاطر.

فعلى المستوى الميداني، بلغت الحصيلة العامة لتدخلات مصالح الوقاية المدنية، خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة الجارية، ما يزيد عن 155.900 تدخلا على الصعيد الوطني.

وعلى مستوى تتبع ورصد مخاطر الجراد، واصل المركز الوطني لمكافحة الجراد عمله الميداني بصفة منتظمة، حيث قام باستكشافات واسعة ما بين يناير وغشت 2012 على مستوى الجهات الجنوبية والجنوبية الشرقية للمملكة. وقد تم تسجيل بعض المجموعات المعزولة من الجراد الانفرادي، خاصة قرب فيكيك عند المنطقة الحدودية. كما قام هذا المركز، في إطار حملة مكافحة الجراد المحلي النطاط، بمعالجة ما يزيد عن 4.000 هكتار خلال الفترة الممتدة من ماي إلى يوليوز 2012 شملت كلا من تارودانت، ورزازات، أزيلال، كرسيف وتازة.

وفي إطار التعاون جنوب –جنوب، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، فقد تم بعث 60 ألف لتر من المبيدات لمقاومة هذه الآفة إلى كل من مالي والنيجر.

وفي إطار الجهود المبذولة لتمكين عناصر الوقاية المدنية من القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه، حرصت الوزارة على تحسين ظروف العمل والرفع من التجهيزات ووسائل التدخل وتعزيز القدرات المهنية واستكمال التكوين، فضلا عن العناية بالجانب الاجتماعي.

كما تم ضمن النصوص المصاحبة لقانون المالية برسم سنة 2013 إدراج مشروع مرسوم تحدث بموجبه منحة عن التغذية لفائدة عناصر المداومة اليومية للإغاثة والإنقاذ بالوحدات الترابية.

وبخصوص **هيئة القوات المساعدة**، فقد تميز عملها، خلال هذه السنة بالاستمرار في تنفيذ البرامج المسطرة برسم المخطط الخماسي 2008-2012.

فعلى مستوى مفتشية الشمال للقوات المساعدة، تم تخصيص اعتمادات تفوق 259 مليون درهما لتمويل أوراش ومشاريع إعادة الهيكلة وتجهيز الثكنات والوحدات الترابية ووحدات التدخل بوسائل النقل والآليات، بالإضافة إلى اقتناء سيارات مجهزة بمعدات خاصة لحفظ النظام، و سيارات خفيفة.

وعلى مستوى مفتشية الجنوب للقوات المساعدة، تم رصد ما يفوق 122 مليون درهم لمواصلة مشاريع بناء وتجهيز الثكنات، واقتناء سيارات نفعية جديدة بغلاف يناهز 50 مليون درهم.

وللإشارة، فإن نسبة إنجاز برنامج عمل هيئة القوات المساعدة المدرجة في إطار المخطط الخماسي، قد بلغت إلى متم شهر أكتوبر من هذه السنة حوالي 80%.

ومن أجل الحفاظ على كل هذه المكتسبات وتثمينها، وانسجاما مع الإستراتيجية الأمنية المعتمدة، فإن هذه الوزارة بصدد **إعداد مخطط خماسي ثاني** 2013 – 2017 لدعم قدرات الإدارة الترابية والمصالح الأمنية بالوسائل المادية والبشرية وجعلها مؤهلة لرفع التحديات الأمنية بكل فعالية ونجاعة.

ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدم بالتنويه بكافة عناصر الأجهزة الأمنية؛ من درك ملكي، وأمن وطني، وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، وإدارة ترابية على الجهود التي ما فتئوا يبذلونها ليل نهار، حفاظا على سلامة وطمأنينة هذا البلد الأمين، تحت الرعاية السامية **لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.**

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تماشيا مع مخطط العمل القطاعي لهذه الوزارة في مجال **تعزيز اللامركزية**، انصب العمل خلال هذه السنة على بلورة أوراش هامة خاصة إعداد القوانين المنظمة للجماعات الترابية، فضلا عن مواكبة ودعم برامجها ومشاريعها التنموية، وذلك بتقديم الاستشارات وإعداد وثائق مرجعية تشكل الإطار النموذجي لمختلف التعاقدات التي تكون الجماعات الترابية إحدى أطرافها.

ووعيا بأهمية **التخطيط الإستراتيجي** في تحديد الأولويات والتطلعات المستقبلية، وعقلنة الموارد، واصلت هذه الوزارة مواكبة المخططات الجماعية للتنمية والعمل على تفعيلها. وقد خصص لهذه العملية بالنسبة للعالم القروي غلاف مالي قدره 564 مليون درهم، ساهمت فيه المديرية العامة للجماعات المحلية بـ 236 مليون درهم، أي ما يعادل تقريبا 50% .

ومن أجل استباق الاختلالات التي يطرحها التطور السريع للمجالات الحضرية، واصلت الوزارة تأطيرها للجماعات الترابية لإعداد إستراتيجيات للتنمية الحضرية، كما ساهمت في دعم **برامج التأهيل الحضري**، حيث بلغ الغلاف الإجمالي لهذه البرامج، ما يناهز 55 مليار درهم منذ انطلاقه سنة 2005، ساهمت ضمنه المديرية العامة للجماعات المحلية بحوالي 17,5 مليار درهم. ومواكبة للدينامية التي تعرفها المجالات الحضرية، ستعمل الوزارة بمعية القطاع الحكومي المكلف بالسكنى والتعمير، على دراسة وإخراج مجموعة من مشاريع النصوص التشريعية المتعلقة بالمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير، وبالسكن الآيل للسقوط، وكذا تمويل فتح المناطق الجديدة للتعمير.

كما أن الوزارة بصدد إجراء جرد شامل ودقيق لكل المباني الآيلة للسقوط على المستوى الوطني، وإحصاء عدد الأسر القاطنة بها في أفق اتخاذ التدابير العاجلة والضرورية من أجل تدعيمها وصيانتها، أو عند الاقتضاء هدمها وإعادة إيواء قاطنيها.

وعملا بمضامين الفصل 71 من الدستور، تنكب هذه الوزارة على إعداد مشروع قانون يتعلق بمبادئ تحديد الدوائر الترابية للجماعات الترابية، وذلك من أجل إقامة جماعات ترابية منسجمة مع مهامها الجديدة وأهدافها وقابلة للاستمرارية بالنظر لمقوماتها ومكوناتها.

واعتبارا لأهمية **النقل الحضري** في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين تنافسية المدن وجودة عيش الساكنة بها، تواكب الوزارة الجماعات الترابية في إنجاز مخططات التنقلات الحضرية، وذلك عبر تقديم الدعم التقني والمنهجي لمساعدة الجماعات على إنجاز دراسات التشخيص الأولي وإعداد دفاتر التحملات، وكذا تقديم الدعم المالي من خلال تخصيص مبلغ 100 مليون درهم استفادت منه كل من مراكش والدار البيضاء.

وموازاة مع ذلك، تعمل الوزارة حاليا على إعداد تصور لتأهيل وإصلاح النقل الحضري، يرتكز على الفصل بين المهام المرتبطة بالاستثمار ومهمة استغلال هذا المرفق العمومي. وسيعتمد هذا الإصلاح على إحداث مجموعات للتجمعات الحضرية (وفقا لمقتضيات الميثاق الجماعي) يعهد إليها بتدبير هذا القطاع عبر إنشاء شركة تتكلف بتدبير الممتلكات والاستثمار والتي ستتعاقد مع شركة تقوم فقط بتأمين خدمة النقل العمومي على أساس عقد للاستغلال.

وبخصوص النقل بواسطة سيارات الأجرة، فقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير العملية ترتكز على المبادئ الأساسية التالية:

- ✓ دمج نظام النقل بواسطة سيارات الأجرة في إطار مخططات التنقل الحضري ومراعاة التكامل بين هذا النمط من النقل وباقي وسائل النقل العمومي؛
- ✓ اعتماد تقييم دقيق وموضوعي للحاجيات الجديدة من سيارات الأجرة بالنسبة للمدن والمراكز القروية، وتحديد مساطر واضحة وموضوعية في منح واستغلال رخص سيارات أجرة جديدة بطريقة مهنية؛
- ✓ إضفاء مهنية أكبر على هذا القطاع بالرفع من جودة الخدمات مع تحسين ظروف العمل والظروف الاجتماعية لمهنيي هذا القطاع.

وسعيا إلى ضمان استمرارية العلاقة التعاقدية التي تربط أصحاب الرخص بالمهنيين، وبغية تحصين هذه العلاقة، اتخذت الوزارة مؤخرا تدابير جديدة بموجب دورية وجهت إلى الولاة والعمال تحثهم على اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ تفعيل المسطرة المعتمدة لتنظيم العلاقة التعاقدية لاستغلال رخص سيارات الأجرة على أساس العقد النموذجي وعدم قبول أية وثيقة تعاقدية أخرى؛
- ✓ العمل على التجديد التلقائي للعقود المبرمة سابقا مع نفس المستغل بدون شرط أو قيد، ضمانا لحقوق المهنيين الملتزمين بأداء واجبات الاستغلال؛
- ✓ دعوة المصالح الجماعية المكلفة بتصحيح الإمضاء إلى عدم التصديق على أية وثيقة تهم استغلال رخص سيارات الأجرة باستثناء العقد النموذجي؛
- ✓ حث المصالح المعنية لعدم قبول طلبات فسخ عقود الاستغلال تحت أية طائلة، إلا في حالة ثبوت عدم التزام المستغل بأداء واجبات الاستغلال الشهرية المتفق عليها.

وموازاة مع ذلك، تم إعداد نظام معلوماتي لتدبير رخص سيارات الأجرة، وتنظيم دورات تكوينية للأطر المشرفة على هذا الملف بالعمالات والأقاليم.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يندرج **تأهيل المرافق العمومية الجماعية** ضمن أولويات مصالح الوصاية لما لهذه المرافق من انعكاسات على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي.

وفي هذا السياق، تعمل الوزارة بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، على إعداد المخطط الوطني التوجيهي لإعادة هيكلة وتوزيع أسواق الجملة للخضر والفواكه.

ولتفعيل هذا المخطط، سيتم إنجاز مشاريع نموذجية من الجيل الجديد لأسواق الجملة للخضر والفواكه بكل من بركان ومكناس والرباط، وذلك في إطار لجنة وزارية مختلطة وبتنسيق مع الجماعات الترابية المعنية والسلطات الإقليمية.

ولإذكاء المزيد من الاحترافية على تدبير مجازر اللحوم الحمراء، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، عملت الوزارة بتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، على إعداد الشروط التقنية والصحية الواجب توفرها في مجازر اللحوم الحمراء، والقانون الداخلي لاستغلالها ودفاتر تحملات تتعلق بتفويت تدبير المجازر ونقل اللحوم، وكذا مشروع نظام أساسي لشركة التنمية المحلية كآلية جديدة لتدبير هذا المرفق الحيوي.

وتفعيلا لهذه الجهود، وبهدف خلق سوق تنافسية في مجال اللحوم الحمراء، صادق المجلس الحكومي مؤخرا على مشروع مرسوم بتغيير القرار الصادر بتاريخ 28 شتنبر 1955 بهدف تحرير نقل اللحوم الحمراء بين المناطق، انطلاقا من مجازر معتمدة. وفي هذا الصدد، تم مؤخرا توجيه دورية إلى السادة الولاة والعمال تتعلق بتفعيل مقتضيات دفاتر التحملات والتدابير الواجب مراعاتها في مجال السلامة الصحية المرتبطة بهذا الشأن.

كما أن الوزارة لا تدخر جهدا لتأهيل **المحطات الطرقية للمسافرين** سواء على مستوى البنايات أو التجهيزات أو التدبير أو جودة الخدمات، حيث يتم العمل، وفق خلاصات الدراسة المنجزة في هذا المجال، على إعداد مشروع دفتر تحملات نموذجي للتدبير المفوض، وعلى وضع الآليات العملية لتدبير احترافي من طرف القطاع الخاص، وكذا تطوير عمليات المراقبة والسلامة الطرقية.

وبهدف **تأهيل المقابر الإسلامية** المتواجدة بالجماعات الحضرية، واستنادا إلى نتائج البحث الشامل المنجز في هذا المجال، تم تعميم دورية على السادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم المملكة، تدعو الجماعات الحضرية إلى العمل على تأهيل المقابر الإسلامية، علما أن الوزارة ستتولى تمويل أشغال بناء أو تهيئة سياجات وأبواب المقابر، وذلك في إطار "حصة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة".

ومواكبة منها لجهود الجماعات الترابية للحد من المخاطر الناجمة عن الأمراض المنقولة عبر البعوض ومحاربتها، خصصت الوزارة خلال السنوات الخمس الماضية ما يناهز 84 مليون درهم لفائدة العمالات والأقاليم الأكثر عرضة لهذه الآفة. ومن المتوقع تخصيص 30 مليون درهم سنة 2013 لاقتناء المبيدات الحشرية والآليات والمعدات الضرورية من أجل تثبيت مكتسبات السنوات الفارطة.

بالإضافة إلى ذلك، تم رصد ما يناهز 50 مليون درهم، خلال السنوات الخمس الماضية، لتعزيز إمكانيات الجماعات المعنية بمحاربة الكلاب الضالة. كما يتوقع أن يتم رصد 20 مليون

درهم سنة 2013 لاقتناء السيارات والمعدات الخاصة لجمع وقتل الكلاب الضالة ولشراء اللقاح للأشخاص.

أما في ما يتعلق **بالتطهير السائل**، تم تقديم دعم مالي إجمالي للجماعات الترابية قدره 450 مليون درهم (بما فيه 250 مليون درهم رصدت من عائدات حصة الضريبة على القيمة المضافة، و200 مليون درهم من الميزانية العامة).

وضمانا لتمويل مشاريع الشطر الثالث من هذا البرنامج برسم (2012- 2016)، سيتم كذلك تخصيص غلاف مالي قدره 450 مليون درهم سنة 2013.

وفي مجال تدبير **النفايات المنزلية**، واصلت الوزارة دعمها للجماعات الترابية من أجل إعادة هيكلة هذا المرفق عبر توفير المعدات اللوجستيكية، وآليات النظافة، ومواكبة إنجاز واستغلال مطارح مراقبة جديدة وإعادة تهيئة المطارح القديمة وفقا للمعايير المعتمدة.

وقد بلغ الغلاف المالي الذي تم رصده لهذه العمليات 170,53 مليون درهم، منه 137,63 مليون درهم لمواجهة العجز المترتب عن التدبير المفوض لمصالح النظافة لفائدة 52 جماعة ترابية. كما ستعمل الوزارة على تخصيص مبلغ 200 مليون درهم في إطار إنجاز الشطر الخاص بسنة 2013.

وفي ما يتعلق **بتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب**، فقد بلغت الحصة الأولى من الاعتمادات المبرمجة، إلى حدود شهر شتنبر من هذه السنة، 135,24 مليون درهم تم رصدها من حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات القروية التي لا تتوفر على الإمكانيات المالية لأداء مساهمتها في تمويل تجهيزات جلب الماء. وستصل هذه المساهمة برسم سنة 2013 إلى 300 مليون درهم، في حين تقدر كلفة الاستثمارات الإجمالية بحوالي مليار درهم.

وبخصوص **برنامج الكهربة القروية الشاملة** الذي يوجد في مراحله النهائية، فإن الشراكة المعتمدة في إنجازه بين الجماعات الترابية والمكتب الوطني للكهرباء والمستفيدين قد مكنت من رفع وتيرة الكهربة القروية بنسبة 97%.

وسيرا على نفس النهج التشاركي، تتم مواصلة تنفيذ **البرنامج الثاني للطرق القروية** الذي يهدف إلى إنجاز ما يزيد عن 15.500 كلم من الطرق القروية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015، وبالتالي الرفع من مستوى الولوج إلى الطرق لدى الساكنة القروية من 54 % خلال سنة 2005 إلى 80 % خلال سنة 2012.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد تميزت **حصيلة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** في مرحلتها الأولى 2005-2010 بإنجاز أزيد من 22 ألف مشروع لفائدة ما يزيد عن 5.2 مليون مستفيد، كما ساهمت في إنجاز عدد هام من الأنشطة المدرة للدخل تمثلت في 3.700 مشروع. وقد أدت هذه المشاريع إلى إحداث 40

ألف منصب شغل مع تعبئة أزيد من 6.300 جمعية وتعاونية، وذلك باستثمار إجمالي يناهز 14.1 مليار درهم، وبتمويل ذاتي للمبادرة بلغ 8.4 مليار درهم.

وتبرز هذه الحصيلة مدى أهمية هذا الورش الملكي في المساهمة في الحد من العجز الاجتماعي، ومحاربة الفقر والإقصاء والهشاشة وتشجيع البرامج المدرة للدخل سواء في الوسط الحضري أو القروي.

وفي ما يتعلق بالمرحلة الثانية من هذه المبادرة الوطنية، فقد ارتكزت مقوماتها الأساسية على التوجيهات السامية المضمنة في خطابي العرش لسنتي 2009 و2010، كما عملت بتوصيات جميع الشركاء الوطنيين والدوليين، فضلا عن مراعاة التوصيات والمتطلبات المعبر عنها من لدن الفاعلين المحليين والمستفيدين من برامجها.

وعليه، فإن المقومات والمبادئ التوجيهية للمرحلة الثانية للمبادرة، فضلا عن كونها ترمي إلى تعزيز المكتسبات، وضمان استمرارية المشاريع المنجزة، فإنها عملت على توسيع قاعدة الاستهداف الترابي و الفئوي. ففيما يتعلق بالاستهداف الترابي فقد تم اعتماد نسبة 14% كعتبة للفقر بدل 30 % سابقا؛ وبذلك فقد بلغ عدد الجماعات القروية المستهدفة 702 جماعة. كما أن عدد الأحياء الحضرية ارتفع من 264 حي حضري إلى 532 حي استنادا إلى إدراج التجمعات الحضرية التي يبلغ عدد سكانها 20.000 نسمة.

والجدير بالذكر أن المبادرة الوطنية قد عرفت في مرحلتها الثانية إضافة برنامج خامس خاص بالتأهيل الترابي، يهم 503 جماعة قروية تابعة لـ 22 إقليما، وذلك بهدف فك العزلة عن المناطق النائية والصعبة الولوج لتحسين مستوى عيش الساكنة المحلية، مع تركيز الجهود على برمجة وإنجاز المشاريع والأنشطة المدرة للدخل والموفرة لفرص العمل القار والتشغيل الذاتي، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية.

ومن خلال هذا المنظور، فإن المبادرة في مرحلتها الثانية، تسعى إلى تحقيق مرجعية ذات بعدين: يتمثل البعد الأول في جعل التنمية البشرية بمثابة المحرك الرئيسي للسياسات العمومية القطاعية، وأداة لقياس مدى انخراط كافة الفاعلين في تحقيق الأهداف والبرامج المقررة.

ويكمن البعد الثاني في تكريس النهج التشاركي كوسيلة لعقلنة الاختيارات العمومية في مجال تعبئة الموارد المالية تبعا للاحتياجات المعبر عنها من طرف الساكنة على المستوى المحلي، مع ترسيخ ثقافة التدبير المستدام للقضايا الاجتماعية ومأسسة الحكامة الجيدة على المستوى الترابي.

وقد أبان تقييم هذه التجربة عن نتائج إيجابية، كما أبان عن نقط يجب التركيز عليها، خاصة منها ما يلي:

- ✓ الحرص على تعزيز الالتقائية بين البرامج القطاعية ومخططات التنمية الجماعية، مع ضرورة الوفاء بالتزامات جميع المتدخلين ومراعاة اختيارات المستفيدين؛
- ✓ تكثيف مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في أجهزة الحكامة؛

- ✓ النهوض بالأنشطة المدرة للدخل ومواكبة حاملي المشاريع وتأهيل النسيج الجمعوي وتكوين الفاعلين المحليين؛
- ✓ تعزيز آليات التتبع والمراقبة وافتحاص المشاريع مع ترسيخ ثقافة التقييم التشاركي والشفافية والمحاسبة. ويمكن في هذا الباب أن أشير إلى أن الشركاء الدوليين الذين يتابعون هذا الورش ويساهمون في تمويله، فهم يثمنون النتائج المحققة، كما يحرصون على تتبع مشاريعه.

ومساهمة منها في إنعاش الشغل، خاصة بالمناطق النائية، واصلت مؤسسة **الإنعاش الوطني** خلال هذه السنة، إنجاز مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة ذات طبيعة مندمجة تعطي الأولوية لمجالات التعليم؛ كبناء السكن للمعلمين، والمطاعم المدرسية، وأسوار المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية، خصوصا بالعالم القروي وتشييد دور الطالب والطالبات، فضلا عن تقوية البنيات التحتية المحلية كالمسالك القروية والمنشآت الفنية، ومد قنوات الماء الصالح للشرب.

وقد خصص لهذه المشاريع، غلاف مالي يناهز 1,4 مليار درهم إضافة إلى 135,4 مليون درهم كمنقول من سنة 2011 إلى سنة 2012 لخلق حوالي 20 مليون يوم عمل، مما ساهم في الحد من البطالة الموسمية وفي إنجاز مشاريع للتنمية المحلية والمندمجة.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تجسيدا لدور الوصاية على **الجماعات السلالية**، وبهدف تثمين رصيدها العقاري، تميز عمل الوزارة خلال هذه السنة بوضع برنامج عمل استراتيجي لمصالح الوصاية لسنوات 2013-2015.

وتفعيلا لهذا البرنامج، فقد تم خلال هذه السنة، في إطار التصفية القانونية للأراضي الجماعية، إنجاز برنامج طموح هم تحديد 11 عقار بمساحة إجمالية تناهز 217 ألف هكتار، كما تم إيداع 134 مطلب تحفيظ بمساحة إجمالية تناهز 336 ألف هكتار، واستصدار 17 رسم عقاري بمساحة إجمالية تتجاوز ألفي هكتار.

وفي إطار الجهود الرامية للدفاع عن مصالح الجماعات السلالية، تم منح 402 إذن بالترافع أمام القضاء وتتبع 322 قضية أمام المحاكم حول النزاعات المتعلقة بالعقارات الجماعية والترامي على الأراضي الجماعية.

وفي إطار دعم وتكريس مؤسسة النائب بالجماعة السلالية، فقد تم إصدار وتفعيل دورية وزارية تهدف إلى تحصين تمثيلية النواب وتوسيع دائرة الاستشارة لتشمل ذوي الحقوق في اتخاذ القرارات التي تهم الجماعات السلالية.

وبهدف تعبئة الرصيد العقاري للجماعات السلالية لإنجاز مشاريع استثمارية في إطار دعم البرامج الحكومية، تم إنجاز 177 عقد كراء همت مساحة إجمالية تفوق 4.430 هكتار و21 عقد تفويت بمساحة بلغت 1.170 هكتار.

ومن أجل ترسيخ المقاربة التنموية لفائدة الجماعات السلالية في إطار تشاركي، تميزت هذه السنة بالمصادقة على إنجاز 184 مشروعا بقيمة بلغت 68.5 مليون درهم تتعلق بمجالات متعددة كالماء الصالح للشرب، والبنايات المختلفة، والطرق والكهربة القروية، والمشاريع الفلاحية المدرة للدخل، بالإضافة إلى توزيع ما يفوق 283 مليون درهم على 37.000 ذي حق تابعين لـ 55 جماعة سلالية موزعة على 16 عمالة وإقليم.

كما تميزت هذه السنة بوضع برنامج للتواصل مع مختلف الفاعلين، وإعداد موقع إلكتروني خاص بالجماعات السلالية، فضلا عن تعزيز مسلسل لاتمركز تدبير هذا الرصيد العقاري في إطار برامج-عقود على المستوى الإقليمي.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

اعتبارا للظرفية الاقتصادية لهذه السنة والمتميزة بتقلبات أسعار المواد الأولية التي شهدتها السوق العالمية، انصب اهتمام الوزارة، على المساهمة في تطبيق مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة **لمواجهة ارتفاع الأسعار وضمان تموين عادي ومنتظم للأسواق المحلية بالمواد،** لاسيما الأساسية منها، وعلى التحلي باليقظة للتصدي للممارسات غير المشروعة في مجال الأسعار وجودة المواد المعروضة للاستهلاك.

وقد تميزت هذه السنة بحضور ميداني مكثف لأجهزة المراقبة لمواجهة أي اختلال في السوق لاسيما بالنسبة لأسعار المواد المقننة والمدعمة.

وفي هذا الإطار، فقد تم خلال العشرة أشهر الأولى من السنة الحالية، ضبط 3.993 مخالفة، مقابل 3.434 سجلت بنفس الفترة من سنة 2011 أي بزيادة تقدر بـ 16,27%. وترتبط أهم المخالفات بعدم إشهار الأثمان بحوالي 3.226 مخالفة.

كما تمكنت **مصالح الحسبة** خلال السبعة أشهر الأولى من هذه السنة، من البت في 662 نزاعا حرفيا وذلك وفق مسطرة ناجعة تعتمد آليات التوفيق والوساطة.

وفيما يتعلق **بالتدبير اللامتمركز للاستثمار**، فقد عملت الوزارة على تتبع أداء وأنشطة المراكز الجهوية للاستثمار، والعمل بشراكة مع باقي القطاعات المعنية، على تفعيل الآليات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، فضلا عن تشجيع المشاريع المهيكلة على المستوى الجهوي باعتبارها رافعة أساسية لخلق فرص الشغل وإذكاء دينامية التنمية الجهوية.

وخلال النصف الأول من سنة 2012 تم تسجيل زيادة في عدد المقاولات المنشأة بنسبة 14 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2011، في حين عرف عدد المشاريع المصادق عليها والمبلغ الإجمالي للاستثمار تراجعا على التوالي بنسبة 14,4% و22,7% كما هو الشأن بالنسبة للاستثمار الأجنبي كذلك.

ووعيا بضرورة تطوير آليات ومجالات تدخل المراكز الجهوية للاستثمار، وبتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية، سيتم إعداد مشروع نص تنظيمي حول التدبير اللامتمركز للاستثمار

وحول تنظيم عمل اللجنة الجهوية للاستثمار. وسيرتكز هذا المشروع على نتائج الدارسة التشخيصية المنجزة حول التموقع الاستراتيجي للمراكز الجهوية للاستثمار مع تجسيد البعد الجهوي في مجال تحسين مناخ الأعمال.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

تطبيقاً للبرنامج الحكومي في مجال ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات، وإيماناً منها بأهمية التتبع والمراقبة في تحسين جودة الحكامة الترابية، تحرص هذه الوزارة على مواكبة مختلف المرافق الإدارية التابعة لها وكذا مصالح الجماعات الترابية، من أجل ترسيخ مناهج التدبير القائم على المطابقة مع القوانين، والتقيد بالمساطر والإجراءات المالية والمحاسبية.

وفي هذا الإطار، واصلت **المفتشية العامة للإدارة الترابية** خلال هذه السنة الاضطلاع بمهامها في مجال التفتيش والمراقبة والتدقيق.

وقد تم إلى غاية شهر نونبر المنصرم إنجاز ما مجموعه 126 مهمة تتعلق بمراقبة التسيير المالي والإداري، ومراقبة التعمير، ومباشرة عمليات تسليم السلط، ومهام التحري والبحث في التصرفات المنسوبة لبعض الموظفين والمنتخبين ورجال السلطة وأعوانهم، والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها، تتوزع، بحسب طبيعة المخالفة المرتكبة ودرجة خطورتها، بين عقوبات تأديبية وإجراءات تقويمية، أو الإحالة على الجهات القضائية المختصة.

وجدير بالإشارة أن عمل المراقبة المنوط بالمفتشية العامة للإدارة الترابية لا ينحصر فقط في عمليات الزجر، بل إن هذا الجهاز حريص على المساهمة كذلك في ترشيد التدبير المحلي من خلال تقديم المساعدة التقنية للمصالح الإدارية والمنتخبين، وذلك عبر إنجاز مهمات للافتحاص تتوخى التأكد من سلامة ونجاعة الرقابة الداخلية، وتدقيق مساطر التنظيم والتسيير، وإصدار التوصيات اللازمة لإمداد المسؤولين الترابيين بتوجيهات موضوعية كفيلة بتحسين أدائهم العملي تفاديا لوقوع الاختلالات واستباقها بكل مهنية ونجاعة وذلك ترسيخا لقيم التدبير الجيد والحكامة الترابية.

ومواكبة لدينامية التحديث، عملت الوزارة خلال هذه السنة على إعداد **برنامج لتحديث الإدارة الترابية القريبة من المواطن**، وبالأساس القيادات والملحقات الإدارية لأهميتها واعتبارا لخصائص القرب التي تميزها. ويرمي هذا البرنامج، الذي يثمن مكتسبات المخطط الخماسي 2008-2012 السالف الذكر، إلى تأهيل الموارد البشرية ودعم وسائل العمل وتقوية البنيات التحتية والقدرات اللوجيستيكية والتقنية لهذه الوحدات الترابية.

ولضمان نجاح هذا البرنامج، سيتم اعتماده بصفة تدريجية بحيث سيستهدف في مرحلة أولى 328 قيادة وملحقة إدارية على أساس 4 وحدات لكل عمالة و إقليم، فضلا عن 26 وحدة نموذجية تابعة لعمالة الصخيرات- تمارة، ونتوخى تعميم هذه التجربة على جميع الأقاليم.

وتفعيلا لهذا البرنامج، تم توجيه دورية في شتنبر المنصرم إلى السادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم المملكة في أفق إعطاء الانطلاقة الفعلية للمرحلة الأولى من هذا البرنامج.

وموازاة مع ذلك، وفي إطار **تبسيط المساطر الإدارية**، لتحسين علاقة الإدارة بالمرتفقين، شرعت الوزارة في إنجاز التقييم المرحلي "لدليل المساطر الإدارية الأكثر تداولا على صعيد الإدارة الترابية والجماعات الترابية"، وذلك بعد مرور حوالي سنة على تعميمه على كافة العمالات والأقاليم لاعتماده كمرجع موحد للمساطر على صعيد التراب الوطني.

ومن جهة أخرى، تم إيلاء عناية خاصة للخدمات الالكترونية عبر الخط خصوصا بعد نجاح تجربة جواز السفر البيومتري ونظام المساعدة الطبية "راميد". وفي هذا الإطار، تم إعطاء الانطلاقة بمدينة الرباط، كمحطة تجريبية، للشباك الالكتروني للخدمات عبر الأنترنيت (watiqa.ma) الذي يمكن في نسخته الأولى من استقبال ومعالجة طلبات الوثائق الخاصة بالحالة المدنية.

أما على مستوى **تحديث أنظمة المعلومات**، فقد واصلت الوزارة تفعيل محاور استراتيجيتها الهادفة إلى جعل خدمة المواطن والمقاولة في صلب اهتمامها. وفي هذا الإطار، تم إنجاز العديد من المشاريع التي تهم البنيات التحتية المعلوماتية بالإدارة المركزية وبمقرات العمالات والأقاليم. وسيتم التركيز على مدى الثلاث سنوات المقبلة على ربط الوحدات الترابية للقرب (ملحقات إدارية، قيادات، دوائر وباشويات) بالشبكة الوطنية المعلوماتية بالوزارة. وتنكب الوزارة حاليا على تطوير باقة من حلول معلوماتية لتحديث طرق تدبير مجموعة من الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي كالتتبع الوطني لأسعار المواد الأكثر استهلاكا، وتدبير رخص سيارات الأجرة ورخص بيع التبغ إثر تحرير هذا القطاع. ومواكبة لهذه الأوراش سيتم اعتماد برنامج تكويني بمختلف العمالات والأقاليم يهم آليات إدارة وأمن الشبكات والأنظمة المعلوماتية.

السيد الرئيس المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن الاعتمادات المرصودة برسم الميزانية الفرعية لهذه الوزارة، تظل محدودة بالنظر للمهام الجسيمة الموكولة إليها. ومع ذلك فإن هذا القطاع عاقد العزم على مضاعفة الجهود لإنجاز ما تم إعداده من مشاريع تحديثية ومهيكلة، وفق منهجية التخطيط الإستراتيجي والعمل التشاركي، والبرمجة المندمجة والمتعددة السنوات.

وقد بلغ **الغلاف المالي الإجمالي** لهذه الميزانية ما مجموعه 22,18 مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام.

ويتوزع هذا الغلاف كما يلي:

أولا: ميزانية التسيير وتناهز 18,36 مليار درهم، وتشمل اعتمادات تسيير الموظفين بمبلغ 15,06 مليار درهم، والمعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 3,3 مليار درهم.

ثانيا: ميزانية الاستثمار وتناهز 3,81 مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء 2,91 مليار درهم، واعتمادات الالتزام 900 مليون درهم.

أما الاعتمادات المرصودة **للحسابات الخصوصية**، فقد بلغت ما يناهز **26,75** مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الالتزام.

ويتوزع هذا الغلاف على عدة صناديق أهمها "حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" بمبلغ (23,5 مليار درهما). أما باقي الصناديق فهي كما يلي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي (4 مليون درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (200 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (200 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات (762,47 مليون درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (566,5 مليون درهم)؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (30 مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر (511 مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (600 مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (300 مليون درهم)؛
- صندوق تنمية الجماعات المحلية وهيئاتها (80 مليون درهم).

وفي ما يتعلق **بمصالح الدولة المسيرة بطريقة مستقلة**، فقد تم تخصيص 70 مليون درهم للمراكز الجهوية للاستثمار و185 مليون درهم لمديرية تأهيل الأطر الإدارية والتقنية.

وأخيرا، فقد بلغت حصة وزارة الداخلية من المناصب المحدثة برسم سنة 2013 ما مجموعه 6400 منصبا، جلها موجهة للمصالح الأمنية.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم 2013. وفقنا الله جميعا لخدمة هذا الوطن في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.** والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.